

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٧

بتشكيل مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن إدارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٧ ؛

قرر :

مادة ١ - تشكيل مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس على الوجه الآتي :

- (١) البابا بطريرك الأقباط الأرثوذكس رئيس
- (٢) الانبا أناسيوس ، أسقف بني سويف .
- (٣) الانبا مكسيموس ، أسقف القليوبية .
- (٤) الانبا دوماديوس ، أسقف الجيزة .
- (٥) الانبا فيليس ، أسقف الدقهلية .
- (٦) الانبا يونس ، أسقف الغربية .
- (٧) الانبا بيشوى ، أسقف دمياط وكفر الشيخ .
- (٨) اللواء توفيق أسحق .
- (٩) الأستاذ أودارد ميخائيل .
- (١٠) الأستاذ عادل عازر بسطوروس .
- (١١) الدكتور جورج رمزي استينو .
- (١٢) الدكتور حنا يوسف حنا .
- (١٣) اللواء عبده اسحق روفائيل .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧)

حسنى مبارك

(٨) تقديم المشورة ، والخبرة الفنية ، إلى الدول العربية والهيئات الأجنبية .

(٩) إجراء الدراسات حول استخدام الآلات الزراعية ، لاختيار الأنسب منها . وإعداد البرامج اللازمة ، لتوفيرها ، والتدريب عليها ، والتنسيق بين جهات التدريب المختلفة .

مادة ٥ - مع مراعاة الأحكام الواردة بهذا القرار ، تنتقل إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي (مصلحة الري) كافة الاختصاصات ، والمهام ، المتعلقة بالأراضي البور والصحراوية ، التي تدخل في خطة الدولة للتوسع الأفق .

مادة ٦ - يتبع صندوق أراضي الاستصلاح ، المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ ، المشار إليه ، إلى وزير الري واستصلاح الأراضي ومحل مجل وزير الزراعة في رئاسة مجلس إدارة الصندوق ويعاد تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي :

- (١) رئيس مصلحة الري .
- (٢) رئيس هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية .
- (٣) وكيل وزارة الري لقطاع المشروعات والخزانات .
- (٤) وكيل وزارة الزراعة .
- (٥) وكيل وزارة المالية .
- (٦) وكيل وزارة التخطيط .
- (٧) مستشار إدارة الفتوى لوزارة الري واستصلاح الأراضي .
- (٨) ثلاثة من ذوى الخبرة ، يصدر بتعيينهم قرار من وزير الري واستصلاح الأراضي .

مادة ٧ - ينقل العاملون بالأنشطة والاختصاصات المنقولة إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي (مصلحة الري) طبقاً لأحكام هذا القرار إلى مصلحة الري ، بقواتهم المالية ، وامتيازاتهم ، وبدلاتهم المقررة . ويصدر بتحديد هؤلاء العاملين ، قرار من وزير الزراعة والاصلاح للزراعى والتنمية الريفية ، بالاتفاق مع وزير الري واستصلاح الأراضي .

مادة ٨ - تحل مصلحة الري ، محل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، فيما لها من حقوق ، وما عليها من التزامات ، بالنسبة للأنشطة المنقولة طبقاً لأحكام هذا القرار (من الهيئة إلى المصلحة المشار إليها) .

مادة ٩ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (أول نوفمبر سنة ١٩٧٧)

حسنى مبارك